

الغرامة التعزيرية

د. بندر بن فهد السويلم (*)

ما ينص على الغرامة في الأنظمة واللوائح والتعليمات كثيراً التي يضعها ولي الأمر لحفظ مصالح الناس وأمنهم وحقوقهم وحماية المجتمع من العبث والاستغلال . ذلك أن الغرامة تكون وسيلة إلى حمل الناس على الاستقامة ، ورعاية الحقوق العامة والخاصة ، وحماية حدود الشريعة وتنظيمات ولي الأمر ، وترسيخ الاستقرار والأمن في كافة مجالاته وفروعه.

وقد توسع العمل بالمعاقبة بالتغريم في العصر الحاضر ؛ حيث تطبق في الجرائم التجارية والاستيراد والجرائم المرورية والمهنية والصحية والجوازات وأسواق المال وغير ذلك .

لأن أثر الغرامة على النفس كبير والألم بها مؤثر بقوة ، فإن المال عصب الحياة، وقد جبلت النفس البشرية على حبه والحرص على جمعه وحفظه والضن به ، ولأن العمل بها يوفر كثيراً من المتاعب والجهود والأموال التي تبذل عند تطبيق

(*) عضو هيئة التدريس في قسم الفقه بكلية الشريعة؛ وكيل الجامعة لشؤون المعاهد العلمية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

العقوبة البدنية كالحبس والجلد ونحو ذلك.
ومن هنا جاء هذا البحث الذي سيلقي الضوء على المفردات
التالية:

١ . حقيقة الغرامة: معناها وتعريفها اللغوي

١ . ١ معنى الغرامة

١ . ١ . ١ تعريف الغرامة في اللغة

الغرامة في اللغة هي ما يلزم أدائه^(١). والغَرْمُ : كذلك^(٢)،
وهو الدين^(٣). يقال: رجل غارم ، يعني عليه دين.

يقول الله تعالى في بيان أهل الزكاة : { ... \$ الْغَارِمِينَ \$ فِي
سَبِيلِ يَلَهُ \$ ابْنٌ بِسَبِيلٍ .. } {٦٠} (التوبة).

والغارمون هم الذين لزمهم الدين في الحماله ، أو لزمهم
الدين في غير معصية.

والغرام هو اللازم، ومنه قوله تعالى : { ... إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ
غَرَامًا } {٦٥} (الفرقان) أي : ملازما لهم .

والمغرم والغرم واحد^(٤) ، قال تعالى : { أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا
فَهُمْ مِنْ مَّغْرَمٍ مَثْقُلُونَ } {٤٦} (القلم). أي : ليس الأمر كذلك ،
فأنت تبلغهم من غير أن تطلبهم من أموالهم مغرما تلزمهم به
ويثقل عليهم.

(١) لسان العرب ٤٣٦/١٢ مادة (غرم) ، والقاموس المحيط ١٥٦/٤
فصل الغين باب الميم .

(٢) مجمل اللغة ٦٩٤/٣ مادة (غرم) .

(٣) لسان العرب ٤٣٦/١٢ مادة (غرم) .

(٤) مجمل اللغة ٦٩٤/٣ مادة (غرم) ، ولسان العرب ١٢ / ٤٣٦ ،

وقال تعالى : {مَنْ الْأَعْرَابُ مِّنْ يَّتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ مَغْرَمًا ..{٩٨}} (التوبة) أي يلزمه أن يؤديها كرها .

وعرف مجمع اللغة العربية في القاهرة الغرامة في المال بأنها: ما يلزم أداءه تأديبا أو تعويضا، يقال: حكم القاضي على فلان بالغرامة تأديبا له أو تعويضا عن ضرر سببه^(٥).

وبتأمل هذه التعريفات يتضح أنها مجتمعة على إقرار المال والإلزام في تعريف الغرامة، وأن من يؤدي المال محمول على هذا الأداء بالجبر والقوة ، وذلك من جراء فعل معين موجب لذلك. ١ . ١ . ٢ تعريف الغرامة في الاصطلاح

صرحت الموسوعة الفقهية بأن المعنى الاصطلاحي للغرامة لا يخرج عن المعنى اللغوي^(١).

وعلى هذا يمكن القول: إن الغرامة في الاصطلاح : مال يجب أداءه تعزيرا أو تعويضا ، كما ذهب إلى ذلك مجمع اللغة العربية. فالمال : يشمل النقد والعين.

ويجب أداءه : يعني لا خيار لمن وجب عليه في لزوم ذلك . تعزيرا أو تعويضا : إشارة إلى نوعين من الغرامات.

١ . ٢ أنواع الغرامة

١ . ٢ . ١ الغرامة التعزيرية (التأديبية)

-
- (١) الموسوعة الفقهية ٣١ / ١٤٧ .
(٢) في أصول النظام الجنائي الإسلامي ص ٢٥٨ .
(٣) التعزيرات البدنية وموجباتها ص ٤٢ .
(٤) نزع الملكية الخاصة وأحكامها في الفقه الإسلامي ص ٤١٥ .

وقد اختلف في تعريف الغرامة التعزيرية.

ف قيل : مبلغ من المال يحكم على الجاني بدفعه إلى خزانة الدولة^(٢).

وقيل : مال يلزم الجاني بأدائه إذا حكم به عليه ، يدفع لبيت المال أو لمستحقه^(٣).

وقيل : مال يحكم به بسبب جناية لم يرد فيها حد ولا كفارة^(٤).

وأبرز ما يؤخذ على هذه التعريفات أنها غير مانعة، إذ يدخل فيها مصادرة المال، والمصادرة عقوبة تعزيرية تختلف عن الغرامة، وإن وافقتها في تملك المال للغير الذي هو أحد أنواع العقوبات المالية.

وبناء على ذلك ، يمكن أن تعرف الغرامة التعزيرية بأنها : مال لا صلة له بالجريمة يلزم أدائه على وجه التعزير. شرح التعريف

مال لا صلة له بالجريمة : تخرج به المصادرة ، كمصادرة المغشوشات من المبيعات ونحوها ، فهو نزع لملكية عين هذا المال ، ومثل مصادرة مواد الجريمة كالسلاح المستخدم في القتل أو الجرح أو ما حرمت حيازته ، ومصادرة السيارات المهملة في طريق الناس، ومصادرة النقد المهرب ، حيث يلحظ أن هذا المال الذي تمت مصادرته له علاقة بالجريمة ذاتها ، أما الغرامة فهي مال ليس له صلة بالجريمة أو المخالفة.

(١) نظرية الضمان أو أحكام المسؤولية المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي ٨٧ .

يلزم أداؤه : يعني أنه واجب الدفع .

على وجه التعزير : يعني أن نزع المال من مالكة كان على وجه التعزير . فيخرج بذلك ما كان على وجه الضمان والتعويضات ، وهو النوع الثاني من أنواع الغرامة .

١ . ٢ . ٢ . الغرامة التعويضية

والتعويض : مال يبذل لتغطية الضرر الواقع بالتعدي أو الخطأ^(١) .

أو هو : المال الذي يحكم به على من أوقع ضررا على غيره في نفس أو مال^(٢) .

والتعويض سببه الضرر كما ظهر من تعريفه ، والتعويض عن الضرر يشمل :

١ - الأضرار الواقعة على النفس الإنسانية ، المقدر منها ، كالديات ، وغير المقدر كالأروش ، مما يدخل في نطاق المسؤولية الجنائية .

٢ - الأضرار المالية ، ضمن العقود ، عينية وغيرها ، مما يدخل في نطاق المسؤولية العقدية .

٣ - الأضرار المالية في غير دائرة العقود ، عينية كانت كالغصوب ووضع اليد ، أم غير عينية كالإتلافات ، مما يدخل في نطاق المسؤولية التقصيرية^(١) .

(١) نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام ص ١٤ .

(٢) الموسوعة الفقهية ٣ / ١٤٧ .

(٣) المدخل الفقهي العام ٢ / ٧١٠ ، ٧١١ .

(٤) الشرط الجزائي ، مجلة البحوث الإسلامية العدد ٢ ، ص ٥٠٣ .

فالعقوبات التعويضية مال يؤدي مقابل الضرر، وعلى سبيل
البدل، لا على وجه التعزير^(٢).

ويمكن المقارنة بين الغرامتين التعويضية والتعزيرية بما
يلي: وجه الاتفاق: كلتاهما مال . وتختلفان من جهة أن العقوبة
التعويضية من باب الضمان ، وهو أعم من العقوبة التعزيرية، حيث
إنها من عقوبات التعزير. ولتوضيح الفرق بين الغرامتين يحسن
تناول المسائل الآتية:

١ - مسألة الشرط الجزائي في العقود

وهو شرط في عقد يقتضي بذل مال على الطرف الذي
يتأخر عن تنفيذ التزامه في حينه دون عذر شرعي.

وقد نشأت الحاجة إلى هذا الشرط لما اتسعت التجارة
بين الناس ، وتنوعت أساليبها فاحتاجوا إلى أن يشترطوا في
عقودهم ضمانات مالية على الطرف الذي يتأخر عن تنفيذ التزامه
في حينه دون عذر شرعي ، وهو ما يعرف بالشرط الجزائي
في العقود^(٣).

ولم يكن الشرط الجزائي معروفا بهذا الاسم لدى فقهاءنا
الأقدمين ، وإنما جاء ذكره في صور مسائل فقهية^(٤).

ولعل أول وجود له في الفقه الإسلامي ما روى البخاري في
صحيحه عن ابن سيرين أن رجلا قال لكرّيه : أدخل ركابك ، فإن

(١) صحيح البخاري ، كتاب الشروط ، باب ما يجوز من الاشتراط ، والثنيا
في الإقرار ، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم ، ص ٤٥١ .
(٢) الشرط الجزائي ، مجلة البحوث الإسلامية العدد ٢ ، ص ٥٨٢-٥٨٤ .
(٣) نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام ص ١٢٩ .

لم أرحل معه يوم كذا أو كذا فلك مائة درهم ، فلم يخرج ، فقال شريح : من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه، وقال أيوب عن ابن سيرين : إن رجلا باع طعاما وقال : إن لم آتكَ الأربعاء فليس بيني وبينك بيع ، فلم يجئ ، فقال شريح للمشتري : أنت أخلفت ، فقاضى عليه (١).

وقد صدر قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية بأن الشرط الجزائي الذي يجري اشتراطه في العقود شرط صحيح معتبر ، يجب الأخذ به ، ما لم يكن هناك عذر في الإخلال بالالتزام الموجب له ، يعتبر شرعا ، فيكون العذر مسقطا لوجوبه حتى يزول.

وذلك لأن الأصل في الشروط الصحة ، واستثناسا بما رواه البخاري ، ولأنه في مقابلة الإخلال بالالتزام، حيث إن الإخلال

(١) استعمل الفقهاء لفظ الضمان بمعنيين ، وهما من معانيه الواردة في اللغة :

الأول : الغرامة التعويضية ، فقد قالوا : الضمان عبارة عن رد مثل الهالك إن كان مثليا أو قيمته إن كان قيميا . أو هو عبارة عن غرامة التالف ، فيكون التعويض من معاني الضمان . ينظر: بدائع الصنائع ١٦٨ / ٧ ، ونيل الأوطار ٥ / ٢٩٩ .

الثاني : ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق فيثبت في ذمتها جميعا ، أو شغل ذمة أخرى بالحق ، أو التزام حق ثابت بذمة الغير . ينظر: الذخيرة ٩ / ١٩٠ ، والمغني ٧ / ٧١ . ومغني المحتاج ٢ / ١٩٨ ، وضمان المتلفات في الفقه الإسلامي ص ٢٩ - ٣٢ ، والتعويض عن الضرر ص ١٥١ .

(٢) البناية في شرح الهداية ١٠ / ١٢٢ ، والمغني ١١ / ٥٩٥ ، ومسؤولية حمل الدية في الشريعة الإسلامية ص ١٩ ، والموسوعة الفقهية ٤٤ / ٢١ ، ٤٥ .

به مظنة الضرر وتفويت المنافع ، وفي القول بتصحيح الشرط الجزائي سد لأبواب الفوضى والتلاعب بحقوق عباد الله ، وسبب من أسباب الحفز على الوفاء بالعهود والعقود^(٢).

وبهذا يتضح أن الغرامة في الشرط الجزائي ليست من قبيل الغرامة التأديبية ، وإنما هي من باب الغرامة التعويضية ، حيث اعتبر في توجيه هذا القرار أنه في مقابلة الإخلال بالالتزام، حيث إن الإخلال به مظنة الضرر وتفويت المنافع .

ولأن الغرامة التعزيرية تقرر بمقتضى نظام أو قانون ، أما الشرط الجزائي فيتقرر نتيجة اتفاق العاقدين.

٢ - الدية

وهي المال الواجب أدائه بسبب الجناية على نفس الأدمي أو ما دونها^(٣). واختلف فيها هل هي من باب الغرامة التعويضية أو من باب الغرامة التعزيرية على ثلاثة أقوال:

القول الأول : أن الدية مال يؤدي إلى مجني عليه أو وليه بسبب جناية على طرف أو نفس ، لأنها بدل المحل ، فهي تدفع مقابل التعدي على النفس وما دونها ، وهي أشبه بالضمان^(١) الذي يطلق غالباً على ما يدفع مقابل إتلاف الأموال ، لكنها تدفع مقابل التعدي على النفوس^(٢).

وقد صرح بعض الحنفية بأن الدية اسم لمقدار معلوم من المال بدلا من نفس الحر^(٣). وذكر بعضهم أنها اسم

(١) التشريع الجنائي الإسلامي ١/٦٦٨ ، ٦٦٩ ، وفي أصول النظام الجنائي الإسلامي ص ٩٢٢.

(٢) تضعيف الدية : هو مكرر الدية أي ضعفها ، ولا يراد به تغليظ الدية

لضمان يجب بمقابلة الأدمي أو طرف منه ^(٤). كما ذكر بعض المالكية أن الدية تعويض ، فقد ورد في تعريف لها عندهم : أنها مال يجب بقتل آدمي حر عوضاً عن دمه ^(٥). وعلى هذا القول فإن الدية غرامة تعويضية لا تعزيرية.

القول الثاني : أن الدية عقوبة أصلية في القتل شبه العمد ، وقتل الخطأ ، وعقوبة بديلة عن القصاص إذا امتنع القصاص كما لو تم العفو أو الصلح في القتل العمد ^(٦).

وعلى هذا القول فإن الدية عقوبة مقدره شرعا ، شأنها شأن الحدود والقصاص ، وليست غرامة تعزيرية ، ولا غرامة تعويضية.

القول الثالث : أن الدية عقوبة وتعويض ، وهي ذات طبيعة مزدوجة ، فهي عقوبة جنائية لا يتوقف الحكم بها على طلب الأفراد ، وكذلك من التجوز اعتبارها عقوبة خالصة وهي مال خالص للمجني عليه ، وأفضل ما يقال في الدية إنها عقوبة وتعويض معا ، فهي عقوبة لأنها مقررة جزاء للجريمة ، وإذا عفا المجني عليه عنها جاز

(١) أخرجه أبو داود في سننه بلفظه ، كتاب الحدود ، باب في الرجل يزني بجارية امرأته ، رقم ٤٤٦٠ ، ص ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣ / ١٤٤ ، وقال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ، ينظر : الاستذكار ٢٠ / ٢٤٩ . وقال ابن تيمية : وهذا الحديث تكلم بعضهم في إسناده ، لكنه حديث حسن . ينظر : مجموع الفتاوى ٢٠ / ٥٦٢ ، وقال ابن القيم : وهو حديث حسن يحتجون بما هو دونه في القوة ، ولكن لإشكاله أقدموا على تضعيفه مع لين في سنده ، ينظر : إعلام الموقعين ٢ / ٤٣ .

تعزير الجاني بعقوبة تعزيرية ملائمة ، ولو لم تكن الدية عقوبة لتوقف الحكم بها على طلب المجني عليه ، ولما جاز عند العفو عنها أن تحل محلها عقوبة تعزيرية ، وهي تعويض لأنها مال خالص للمجني عليه ، ولأنه لا يجوز الحكم بها إذا تنازل المجني عليه عنها^(١).

وبناء على هذا القول ، ونظرا إلى كون الدية مقدرة شرعا ، يتضح أن الدية وإن كان فيها معنى العقوبة فإنها ليست من العقوبات التعزيرية .

والخلاصة أن هذه الأقوال الثلاثة لاتفيد أن الدية من باب الغرامة التعزيرية ، فإن القول الأول مصرح بأنها من باب الضمان ، والقول الثاني ينفي كونها من باب الغرامة أصلا ، والقول الثالث يجمع فيها معنى الغرامة التعويضية والعقوبة ، لكنها مقدرة ، ومن ثم فإنها ليست من التعزيرات .

ولكن إذا تأملنا ما يجري فيه تضييف الدية^(٢) وفاقا لما قال به الإمام أحمد فيما لو قتل مسلم ذميا عمدا ضعفت عليه الدية^(٣) ، فإن ضعف الدية يدخل في باب الغرامة التعزيرية ، إذ إن الدية الأساس هي ضمان وتعويض عن المحل ، أما مضاعف الدية فغرامة تعزيرية.

-
- (١) الذخيرة ٣ / ١٣٥ ، وتبصرة الحكام ٢ / ٢٢٠ .
 - (٢) المجموع ٥ / ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ورحمة الأمة ١ / ١٦٣ .
 - (٣) المغني ٤ / ٧ ، والإنصاف ٣ / ١٨٩ .
 - (٤) البناية ٥ / ٥١٦ ، وفتح القدير ٥ / ١١٢ ، ومعين الحكام ١٩٥ .
 - (٥) البناية ٣ / ٨ ، وشرح معاني الآثار ٣ / ١٤٦ .
 - (٦) الذخيرة ٣ / ١٣٥ ، وشرح الزرقاني ٨ / ١١٥ ، ١١٦ ، وحاشية الدسوقي ٤ / ٣٥٥ .
 - (٧) المهذب ١ / ١٤٨ ، والمجموع ٥ / ٢٢٠ .

ومن المسائل التي يتضح بها الفرق بين الغرامتين ، ما ورد فيمن وطأ جارية امرأته، إن كانت طاوعته ، فيملك الجارية ، ويغرم لزوجته مثلها ، وإن كان استكرهها فتعتق الجارية ، ويغرم لزوجته مثلها، فقد روى سلمة بن المحبّق أن رسول الله > قضى في رجل وقع على جارية امرأته، إن كان استكرهها فهي حرة، وعليه لسيدتها مثلها، وإن كانت طاوعته فهي له، وعليه لسيدتها مثلها^(١).

ففي الحالة الأولى : وهي ما إذا كانت طاوعته ، فإنه يغرم غرامة تعويضية لزوجته، وتنتقل الجارية إلى ملكه .

قال ابن القيم : (فإذا طاوعته الجارية فقد أفسدها على سيدتها ، فإنها مع المطاوعة تنقص قيمتها ، إذ تصير زانية ، ولا تمكن سيدتها من استخدامها حق الخدمة ، لغيرتها منها، وطمعها في السيد واستشراق السيد إليها ، وتتشامخ على سيدتها فلا تطيعها كما كانت تطيعها قبل ذلك ، والجاني إذا تصرف في المال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل ، فقضى الشارع لسيدتها بالمثل ، وملكه الجارية ، إذ لا يجمع لها بين العوض والمعوض)^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، رقم ١٣٩٧ ، ص ٢٢٥ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب الإيمان الذي يدخل به الجنة وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة ، رقم ١٠٧ ، ص ٢٨ .

(٢) الملكية في الشريعة الإسلامية ٢ / ٣٢١ .

(٣) الملكية في الشريعة الإسلامية ٢ / ٣٢١ .

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب الزكاة ، باب ما أدى زكاته فليس بكنز ، رقم ١٧٨٩ ، ص ٢٥٥ . وفي سننه أبو حمزة وهو ميمون الأعور القصاب الكوفي ، مشهور بكنيته ، وهو ضعيف، كثير الوهم فاحش الخطأ ، ينظر : كتاب المجروحين ٢ / ٦ ، وتقريب التهذيب ٢ / ٢٩٢ .

وفي الحالة الثانية : وهي ما إذا كان استكرهها فإنه يغرم لزوجته مثلها ، وهذا تعويض للزوجة ، وتعتق عليه وهذا تعزير له . فكلف الزوج ببدل حق الزوجة ، وتعتق عليه الجارية تعزيراً ، فاجتمع في هذه الحالة عليه أمران غرامة تعويضية وغرامة تعزيرية.

قال ابن القيم : (وأما إذا استكرهها فإن هذا من باب المثلة ، فإن الإكراه على الوطاء مثلة ، فإن الوطاء يجري مجرى الجناية ، ولهذا لا يخلو من عُقر أو عقوبة ، ولا يجري مجرى منفعة الخدمة ، فهي لما صارت له بإفسادها على سيدتها أوجب عليه مثلها كما في المطاوعة ، وأعتقها عليه لكونه مثل بها^(٣) .

٢ . مسائل وأحكام في الغرامة التعزيرية

٢ . ١ . تغريم مانع الزكاة

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : أن من منع الزكاة أخذت منه قهراً ، ويؤخذ منه معها نصف ماله عقوبة له . وبه قال بعض المالكية^(١) ، وهو مذهب الشافعي في القديم^(٢) . وهو رواية عن

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥ / ٤ ، وأبو داود في سننه ، كتاب الزكاة ، باب في زكاة السائمة ، رقم ١٥٧٥ ، ص ٢٣٣ ، والنسائي في سننه ، كتاب الزكاة ، باب عقوبة مانع الزكاة ، رقم ٢٤٤٦ ، ص ٣٣٧ ، والحاكم في المستدرک ، كتاب الزكاة ١ / ٣٩٧-٣٩٨ وصحح إسناده ، ووافقه الذهبي ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب الزكاة ، باب ما ورد فيمن كتّمه ، ٤ / ١٠٥ ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع

الإمام أحمد^(٣). وهو مقتضى قول أبي يوسف بجواز التعزير بأخذ المال^(٤).

القول الثاني: من منع الزكاة فلولي الأمر أن يعزره بغير أخذ المال ، أما التعزير بأخذ المال فلا يجوز.

وهو قول الحنفية^(٥)، وأكثر المالكية^(٦). وهو القول الجديد للشافعي والصحيح عند الشافعية^(٧)، وبه قالت الحنابلة^(٨).

الأدلة والمناقشات:

أولا : يدل للقول الثاني ما يلي:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن أعرابيا أتى النبي > فقال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ، قال : « تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان » قال : والذي نفسي بيده ! لا أزيد على هذا ، فلما ولى قال النبي > : «من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا»^(١). وجه الاستدلال : أن دافع الزكاة لا يلزم بالزيادة عليها ، لأنه قام بما يجب عليه فلا يكلف زيادة عليها ، لأن الرسول الكريم

(١) السنن الكبرى ١٠٥ / ٤ ، والمجموع ٢١٧ / ٥ .

(٢) المجموع ٢٢٠ / ٥ .

(٣) تهذيب سنن أبي داود ١٩٤ / ٢ .

(٤) المجموع ٢١٧ / ٥ .

(٥) المغني ٧ / ٤ .

(٦) مختصر سنن أبي داود ١٩٤ / ٢ .

(٧) تهذيب سنن أبي داود ١٩٤ / ٢ .

- > قد أقر عزم الأعرابي على عدم الزيادة^(٣).
ونوقش : بأن الاستدلال بهذا الحديث في محل الخلاف هنا بعيد ، لأن الحديث لم يتعرض للحكم فيما إذا امتنع عن أداء الزكاة ، فهو وارد في أدائها عن طواعية واختيار^(٣).
- ٢ - ما روي أن النبي > قال : «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٤).
وجه الاستدلال : دل الحديث على أن الشريعة الإسلامية لم توجب في المال حقا إلا الزكاة ، وبناء عليه فلا يجوز تغريم مانع الزكاة لأنه قدر زائد على الواجب.
وبناقش : بأن هذا الحديث ليس حجة ، لضعف إسناده عند المحققين في الحديث
فقد قال النووي : (وأما حديث : «ليس في المال حق سوى الزكاة» فضعيف جدا)^(٥).
- ٣ - ولأن منع الزكاة كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه عقب موت النبي > مع توافر الصحابة رضي الله عنهم ، فلم ينقل عنهم أخذ زيادة ، ولا قول بذلك^(٦).

(١) فتح الباري ١٣ / ٣٥٥ . وتعليق البخاري له بصيغة الجزم ينظر في صحيح البخاري ، كتاب الغسل ، باب من اغتسل عريانا وحده في خلوة ، ومن تستر فالتستر أفضل ، وقال بهز عن أبيه عن جده عن النبي > : «الله أحق أن يستحيا منه من الناس»، ص ٤٩ .

(٢) نيل الأوطار ٤ / ١٢٢ .

(٣) المجموع ٥ / ٢٢٠ ، وتهذيب سنن أبي داود ٢ / ١٩٣ .

(٤) السنن الكبرى ٤ / ١٠٥ .

ويناقدش : بأن أبا بكر رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة ولم يأخذ عليهم زيادة، لأنهم منعوها لشبهة في وجوبها عليهم ، حيث ظنوا أنها تدفع لرسول الله > ، وبعد وفاته لا تجب عليهم ، أما المسألة المفروضة هنا فهي فيمن أقر بوجوب الزكاة ، ومنعها مع إقراره بوجوبها لا من منعها لشبهة عدم وجوبها عليه أصلاً .
ثانيا : يدل للقول الأول

ما رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله > يقول : «في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، لا يفرق إبل عن حسابها من أعطاه مؤتجرا فله أجرها ، ومن أبى فإنما أخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا ، لا يحل لآل محمد > منها شيء» (١) .

وجه الاستدلال : أن النبي > أوجب على ما نع الزكاة غرامة مالية ، حيث يؤخذ منه شطر ماله زيادة على ما يجب عليه من الزكاة . فدل على مشروعية الغرامة المالية على مانع الزكاة تعزيرا له.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب الأفضية ، رقم ١٤٢١ ، ص ٥٣٠ ، وأبو داود في سننه ، كتاب الإجارة ، رقم ٣٥٦٩ ، ص ٥١٣ ، والدارقطني في سننه ١٥٦ / ٣ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤١ / ٨ ، وقال ابن العربي في أحكام القرآن ١٢٦٧ / ٣ : (وهذا حديث صحيح لا كلام فيه) ، ونقل الحافظ ابن حجر أن الشافعي قال : أخذنا بحديث البراء لثبوته ومعرفة رجاله . ينظر : فتح الباري ١٢ / ٢٥٨ ، والحديث صححه الألباني في إرواء الغليل ٥ / ٣٦٢ .

(٢) تهذيب ابن القيم ٢ / ١٩٣ ، والسنن الكبرى ٤ / ١٠٥ .

(٣) التمهيد ١٨ / ٤٧٩ .

ونوقش من أربعة أوجه

الوجه الأول : أن الحديث ضعيف ، لأن بهز بن حكيم لا يحتج بحديثه.

فقد قال الشافعي في بهز : ليس بحجة. وقال أبو حاتم الرازي في بهز : هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال ابن حبان البستي : كان يخطئ كثيرا (٢).

وروي عن الشافعي أنه قال : هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ، ولو ثبت قلنا به (١).

وقال النووي : (الصحيح تضعيف الحديث كما سبق عن الشافعي رضي الله عنه وأبي حاتم والله أعلم) (٣).

وأجيب عن هذا الوجه : بأن ما ذكر عن بهز بن حكيم غير مسلم ، لأن عددا من الأئمة والعلماء قالوا خلاف ذلك .

فقد قال الإمام أحمد : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح .

وقال : على المدني : حديث بهز بن حكيم عن جده

(١) وهو مارواه البخاري في صحيحه من قوله > : «والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم أمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ... » الحديث ، كتاب الأذان ، باب وجوب صلاة الجماعة ، رقم ٤٤٦ ، ص ٦٠١ .

(٢) ينظر كلام الشيخ رحمه الله عند تعليقه على قول ابن حجر : (وتعب بأنه منسوخ كما قيل في العقوبة بالمال) فتح الباري ٢ / ٣١٠ .

(٣) تهذيب سنن أبي داود ٢ / ٤٩١ .

صحيح (٣).

وقال النووي : (وإسناده إلى بهز بن حكيم صحيح على شرط البخاري ومسلم، وأما بهز فاختلفوا فيه فقال : يحيى بن معين : ثقة ، وسئل أيضا عنه عن أبيه عن جده فقال : ثقة) (٤).
وقال ابن قدامة : (وذكر هذا الحديث لأحمد ، فقال : ما أدري ما وجهه؟ وسئل عن إسناده فقال : هو عندي صالح الإسناد) (٥).

وقال المنذري : (وبهز بن حكيم وثقه بعضهم ، وتكلم فيه بعضهم) (٦).

وقال ابن القيم : (إذا لم يكن لضعفه سبب إلا روايته هذا الحديث ، وهذا الحديث إنما رد لضعفه ، كان هذا دورا باطلا ، وليس في روايته لهذا ما يوجب ضعفه، فإنه لم يخالف فيه الثقات) (٧).

وقال الحافظ بن حجر : (واعتمد النووي ما أشار إليه ابن

(١) تهذيب سنن أبي داود ٢ / ١٩٤ .

والتصحيح : هو تغيير في اللفظ أو الكتابة يتغير به المعنى المراد ، وأصله الخطأ ، يقال صحفه فتصحف أي غيره فتغير حتى التبس ، ينظر : المصباح المنير ٣٩٥ مادة (صحف) .

(٢) الإنصاف ٣ / ١٨٩ .

(٣) تهذيب سنن أبي داود ٢ / ١٩٣ .

(٤) نيل الأوطار ٤ / ١٢٣ .

(٥) شرح صحيح مسلم ١ / ١٩٧ .

(٦) أخرجه البخاري بلفظه في صحيحه ، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وترد في الفقراء حيث كانوا ، رقم ١٤٩٦ ، ص ٢٤٣ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع

حبان من تضعيف بهز، وليس بجيد ، لأنه موثق عند الجمهور ، حتى قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح إذا كان دون بهز ثقة ، وقال الترمذي : تكلم فيه شعبة وهو ثقة عند أهل الحديث ، وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث ، واحتج به أحمد وإسحاق والبخاري خارج الصحيح وعلق له في الصحيح (١).

وقال الشوكاني : (واحتج به أحمد وإسحاق والبخاري خارج الصحيح وعلق له ، وروي عن أبي داود أنه حجة عنده) (٢) .
الوجه الثاني : أن الحديث منسوخ :

فقد ذكر عن الشافعي في الجديد : أن مانع الزكاة لا يؤخذ منه إلا الزكاة لا غير ، وجعل هذا الحديث منسوخا ، بنسخ العقوبات في المال التي كانت جائزة في أول الأمر (٣).

وقال البيهقي : (وقد كان تضعيف الغرامة على من سرق في ابتداء الإسلام ثم صار منسوخا) (٤) .

وقال ابن قدامة : (واختلف أهل العلم في العذر عن هذا

(١) معالم السنن ١٩٤ / ٢ . وتهذيب سنن أبي داود ١٩٣ / ٢ .

(٢) تهذيب سنن أبي داود ١٩٣ / ٢ .

(٣) المغني ٨ / ٤ .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الجهاد ، باب في عقوبة الغال ، رقم ٢٧١٥ ، ص ٣٩٤ ، والحاكم في المستدرک ١٢١ / ٢ وقال غريب صحيح ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٢ / ٩ . وقال ابن حجر في فتح الباري ١٨٧ / ٦ : (ثم أخرجه - أبو داود - من وجه آخر عن زهير عن عمرو بن شعيب موقوفا عليه وهو الراجح) ، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ١٢٣ / ٤ (وفي إسناده

الخبر ، فقيل : كان في بدء الإسلام ، حيث كانت العقوبات في المال ، ثم نسخ بالحديث الذي رويناها^(٥).

والناسخ للعقوبات المالية هو حديث : «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٦).

وما روي أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائطا فأفسدت فيه ، فكلم رسول الله > ، فقضى رسول الله > على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها^(١).

ووجه الاستدلال : أنه لم ينقل في هذه القصة عن النبي > أنه أضعف الغرامة ، بل نقل حكمه فيها بالضمان فقط^(٢).

قال ابن عبد البر : (هذا الحديث وإن كان مرسلا فهو حديث مشهور ، أرسله الأئمة ، وحدث به الثقات ، واستعمله فقهاء

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب الأقضية ، باب القضاء في الضواري والحريسة ، رقم ١٤٣٢ ، ص ٥٣٠ ، ٥٣١ ، والبيهقي في السنن الكبرى ، كتاب السرقة ، باب ما جاء في تضعيف الغرامة ٢٧٨/٨ .

وقال ابن عبد البر في الاستذكار ١٨ / ٤٩٠ : (أدخل مالك هذا الحديث في كتابه الموطأ ، وهو حديث لم يتواطأ عليه ، ولا قال به أحد من الفقهاء ، ولا رأوا العمل به ، وإنما تركوه - والله أعلم - لظاهر القرآن والسنة المجتمع عليهما) . وقال أيضا في الاستذكار ١٨ / ٤٩٤ : (وفي هذا الحديث أن عمر أغرم عبد الرحمن بن حاطب ما اعترف به عبده ، وهذا خبر تدفعه الأصول من كل وجه).

وأخرجه ابن حزم في المحلى ١١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ .
(٢) المحلى ١١ / ٣٢٥ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٨ / ١١٩ .

الحجاز وتلقوه بالقبول ، وجرى في المدينة به العمل، وقد زعم الشافعي أنه تتبع مراسيل سعيد بن المسيب فألفاها صحاحا، وأكثر الفقهاء يحتجون بها ، وحسبك باستعمال أهل المدينة وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث) (٣) .

وأجيب عن هذا الوجه : بأن دعوى النسخ دعوى باطلة ، ولا دليل عليها ، وفي ثبوت شرعية العقوبات المالية عدة أحاديث عن النبي > لم يثبت نسخها بحجة، و قد عمل بها الخلفاء من بعده (٤) .

وأجيب أيضا : بأن النسخ إنما يصار إليه إذا علم التاريخ ، وليس هنا علم بذلك (٥) .

قال الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله : (جزم الشارح بالنسخ ليس بجيد ، والصواب عدم النسخ ، لأدلة كثيرة معروفة في محلها ، منها حديث الباب (١) ، وإنما المنسوخ التعذيب بالنار فقط ، والله أعلم) (٢) .

أما حديث البراء ، فقد أجاب عنه ابن القيم بقوله : (وأما

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الحدود ، باب في الرجل يزني بحريمه ، رقم ٤٤٥٧ ، ص ٦٢٨ ، والترمذي في سننه وحسنه ، أبواب الأحكام ، باب فيمن تزوج امرأة أبيه ، رقم ١٣٦٢ ، ص ٣٢٩ ، وابن ماجه في سننه ، أبواب الحدود ، باب من تزوج امرأة أبيه من بعده ، رقم ٢٦٠٧ ، ص ٣٧٤ ، واحتج به ابن حزم في المحلى ٩ / ٥٢٧ ، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٨ / ١٨ .

(٢) نيل الأوطار ٧ / ١١٦ .

(٣) المعونة على مذهب عالم المدينة ٢ / ٩٩٩ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الاستقراض ، باب حسن القضاء

معارضته بحديث البراء في قصة ناقته ، ففي غاية الضعف ، فإن العقوبة إنما تسوغ إذا كان المعاقب متعديا بمنع واجب أو ارتكاب محظور ، وأما ما تولد من غير جنائنه وقصده ، فلا يسوغ أحد عقوبته عليه ، وقول من حمل ذلك على سبيل الوعيد دون الحقيقة في غاية الفساد ، ينزه عنه كلام النبي (>)^(٣).

وقال الشوكاني : (ولا يخفى أن تركه > للمعاقبة بأخذ المال في هذه القضية لا يستلزم الترك مطلقا ، ولا يصلح للتمسك به على عدم الجواز وجعله ناسخا البتة)^(٤).

الوجه الثالث : أن معنى الحديث لا يتفق مع وجه الاستدلال
لأمرين

الأمر الأول : أن متن الحديث قد سقط منه كلمة « من » ، والسياق الصحيح هو «فإننا أخذوها من شطر ماله» .
أو أن عبارة «شطر ماله» بضم الشين وكسر الطاء ، فعل مبني للمجهول .

أي : يجعل ماله شطرين ، وتؤخذ الزكاة من خير النصفين
عقوبة لمنعه الزكاة^(٥).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٩ / ٤١٨ .
وينظر أيضا : بدائع الصنائع ٧ / ٣٩٥ ، وبداية المجتهد ٢ / ١٣١ ، والمهذب ١ / ٣١١ ، والمغني ٦ / ٤٣٦ .

(٢) قرارات المجمع الفقهي بمكة المكرمة للدورات من الأولى إلى السادسة عشرة ص ٢٦٦ .

(٣) برنامج مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، وقف الشيخ عبدالرحمن آل فريان رحمه الله .

(٤) يقول النبي > : « لي الواجد يحل عرضه وعقوبته » أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب القضاء ، باب في الدين هل يحبس به ؟ ، رقم ٣٦٢٨ ، ص ٥٢١ ، وعلقه البخاري في صحيحه ، كتاب الاستقراض ، باب لصاحب

وأجيب عن هذا الأمر : بأنه من التصحيف ^(١) . أو أنه تكلف ضعيف ^(٢) .

ولهذا كان محل استغراب ، فقد قال الخطابي : (لا أعرف هذا الوجه) ^(٣) .

كما أجيب عنه: بأن الأخذ من خير الشطرين صادق عليه اسم العقوبة بالمال ، لأنه زائد على الواجب ^(٤) ، فإن الساعي يحرم عليه أخذ كرائم الأموال في أداء الزكاة ، والواجب هو أخذ الوسط ^(٥) ، لقول النبي > لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : « إنك ستأتي قوما أهل كتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض

= وهذا الحديث مستند لبعض الفقهاء المعاصرين القائلين بجواز الغرامة على المدين إذا تأخر في سداد الدين . ولمزيد اطلاع ينظر : الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة د. محمد اليمني ص ١٩٦ ، ومجلة الشريعة والدراسات الإسلامية العدد ٥٨ ص ٢٥٤ .

(١) بدائع الصنائع ٦/ ٢٠٢ ، والمعونة ٢/ ١٢٦١ ، ومواهب الجليل ٦ / ٧٢ ، وشرح صحيح مسلم ١٢ / ٢٢ ، وأسنى المطالب ٢ / ٤٩١ ، والمغني ٨ / ٢٩٢ ، وشرح الزركشي ٤ / ٣٢١ .

(٢) العفاص : هو الوعاء الذي تكون فيه ، الوكاء : هو ما يشد به الوعاء من سير أو حبل أو نحو ذلك ، ينظر : شرح صحيح مسلم ١٢ / ٢١ .

(٣) السقاء : هو كرشها ، لكثرة ما تشرب فيه من الماء فتكتفي به الأيام ، والحذاء : هو أخفافها ، لما فيها من الصلابة التي تقوى بها على السير وقطع المفاوز . ينظر : شرح صحيح مسلم ١٢ / ٢١-٢٢ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المساقاة ، باب شرب الناس وسقي الدواب من الأنهار ، رقم ٢٣٧٢ ، ص ٢٨١ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب اللقطة ، باب معرفة العفاص والوكاء وحكم صالة الغنم والإبل ،

عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم ، و اتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب»^(٦).

وجاء في فتح الباري : (الكرائم جمع كريمة أي نفيسة ، ففيه ترك أخذ خيار المال، والنكته فيه أن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك)^(٧).

الأمر الثاني : أن معنى الحديث أن الحق مستوفى منه غير متروك عليه ، وإن تلف ماله فلم يبق إلا شطره ، كرجل كان له ألف شاة فتلف حتى لم يبق منه إلا عشرون شاة، فيؤخذ منه عشر شياه ، وهو شطر ماله الباقي، أي نصفه ، وهذا محتمل^(١).

وأجيب عن هذا الأمر : بأنه تأويل بعيد ، لأن النبي > لم يقل : إنا أخذوا شطر ماله^(٢).

الوجه الرابع: أن الصحابة لم يعملوا بظاهر الحديث ، فإن أبا بكر قاتل مانعي الزكاة بعد وفاة النبي > ، ولم ينقل عنه ولا عن غيره من الصحابة مع توفرهم أخذ الغرامة على منع الزكاة

(١) بداية المجتهد ٣ / ٣١٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٨ / ١١٩ ، وإعلام الموقعين ٢ / ٤٨ ، والمبدع ٥ / ٢٧٥ ، والإنصاف ٦ / ٤٠٣ .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣ / ١٤٦ . وأخرجه أبو داود في سننه ، بلفظ: «ضالة الإبل المكتومة غرامتها ومثلها معها» كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة ، رقم ١٧١٨ ، ص ٢٥٤ ، وقال المنذري : لم يجزم عكرمة بسماعه من أبي هريرة ، فهو مرسل ، ينظر : مختصر سنن أبي داود ٢ / ٢٧٣ . وفي إرواء الغليل ٦ / ١٩ قال : لم أف عليه .

من مانعها^(٣).

وأجيب عن هذا الوجه : بأن الصحابة رضي الله عنهم قد ورد عنهم ما يدل على العمل بالعقوبات المالية ، ومن ذلك ما يلي :

١ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي > وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغال وضربوه^(٤).

٢ - أصاب غلمان لحاطب بن أبي بلتعة بالعالية ناقة لرجل من مزينة فانتحروها، واعترفوا بها ، فأرسل إليه عمر ، فذكر له ذلك ، وقال : هؤلاء أعبدك قد سرقوا ، انتحروا ناقة رجل من مزينة واعترفوا بها ، فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم أرسل بعد ما ذهب فدعاه ، فقال : لولا أنني أظن أنكم تجيعونهم حتى إن أحدهم أتى ما حرم الله عز وجل لقطعت أيديهم، ولكن والله لئن تركتهم لأغرمنك فيهم غرامة توجعك، فقال : كم ثمنها للمزني ؟ قال : كنت أمانعها من أربعمائة ، قال : فاعطه ثمانمائة^(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب اللقطة ، باب التعريف باللقطة ، رقم ١٧٠٩ ، ص ٢٥٢ ، وابن عبد البر في التمهيد ٦٢٥/١٨ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٣٦/٤ ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير ١١٢٠ / ٢ ، رقم ٦٥٨٦ .
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله > سئل عن اللقطة ، فقال : « تعرف ولا تغيب ولا تكتم فإن جاء صاحبها وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء » رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، ينظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٤ / ١٦٧ .

(٢) بدائع الصنائع ٧ / ٢٥٤ ، والكافي لابن عبد البر ٢ / ١١١٠ ، ومغني المحتاج ٤ / ٥٧ ، والمغني ١٢ / ٥٤ .

ومقدار دية الذمي عند الحنفية كدية المسلم ، وعند المالكية على النصف من دية المسلم وعند الشافعية على الثلث من دية المسلم

قال ابن حزم : (وهذا أثر عن عمر كالشمس) (٢).
وقال ابن تيمية محتجا بهذا الأثر : (وأضعف عمر وغيره
الغرم في ناقة أعرابي أخذها ممالك جياع ، فأضعف الغرم
على سيدهم ودرأ عنهم القطع) (٣).

٣ - ما روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه أغرم في
ناقة محرمة أهلكتها رجل فأغرمه الثلث زيادة على ثمنها
(٤). فاجتمع هنا الغرامة التعويضية بتغريم ثمنها ، والغرامة
التعزيرية بتغريم ثلث ثمنها زيادة على ثمنها عقوبة على
إتلافه في الحرم.

قال ابن حزم : (وهذا أثر في غاية الصحة عن عثمان رضي
الله عنه ، ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله
عنهم) (٥).

الترجيح : لا شك في أن حديث بهز بن حكيم هو الدليل
الخاص الذي يدور عليه الحكم في المسألة ، وقد اتضح أنه
حديث لم يتفق العلماء على الأخذ بدلالته ، ولكن الذي يظهر

(١) المغني ١٢ / ٥٤ ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٨ / ١١٩ ، وإعلام
الموقعين ٢ / ٤٨ ، والمبدع ٨ / ٣٦٣ ، والإنصاف ١٠ / ٧٧ .

(٢) مصنف عبدالرزاق ١٠ / ٩٦ ، وسنن الدارقطني ٣ / ١٤٦ . وصححه
ابن حزم في المحلى ١٠ / ٣٤٩ . حيث قال : (هذا في غاية الصحة
عن عثمان ، ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد من الصحابة إلا
ما ذكرنا عن عمر أيضا) وصححه الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٣١٢ .

(٣) مصنف عبدالرزاق ١٠ / ٩٦ ، وسنن الدارقطني ٣ / ١٤٦ .

(٤) دية غير المسلم - مجلة أضواء الشريعة العدد ١٥ عام ١٤٠٤ هـ

أنه حديث لا تقل درجته عن الحسن ، وأن ماورد على الاستدلال به من مناقشات قد أجيب عنها بما لاتنهض به تلك المناقشات ، وأن أدلة المانعين من تغريم مانع الزكاة ورد عليها مناقشة ولم يتم الجواب عنها ، ولهذا فإن الذي يترجح والله أعلم هو القول بثبوت الغرامة التعزيرية على مانع الزكاة .

ومما يرجحه ما جاء عن البراء بن عازب قال : لقيت خالي ومعه الراية ، فقلت : أين تريد ؟ فقال : بعثني رسول الله > إلى رجل تزوج امرأة أبيه من بعده أن أضرب عنقه وأخذ ماله (١) ، حيث دل هذا الحديث على مشروعية العقوبات المالية .

قال الشوكاني : (وفيه دليل أيضا على أنه يجوز أخذ مال من ارتكب معصية مستحلا لها بعد إراقة دمه ، وقد قدمنا في كتاب الزكاة الكلام على التأديب بالمال) (٢).

٢ . ٢ تغريم المدين على تأخير سداد الدين

(١) القواعد والأصول الجامعة ٨٣ .

(٢) ابن مفلح ٨ / ٣٦٣ .

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ١٨٠ / ٢ ، وأبو داود في سننه بلفظ : « دية المعاهد نصف دية الحر» ، كتاب الديات ، باب في دية الذمي ، رقم ٤٥٨٢ ، ص ٦٤٨ ، والترمذي في سننه وحسنه بلفظ : «دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن : أبواب الديات ، باب ما جاء في دية الكفار ، رقم ١٤١٣ ، ص ٣٤٢ ، والنسائي في سننه بلفظ : «عقل الكافر نصف عقل المؤمن» ، كتاب القسامة والقود والديات ، باب كم دية الكافر ، رقم ٤٨١١ ، ص ٦٦٣ ، وابن ماجه في سننه بلفظ : أن رسول الله > قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى ، أبواب الديات ، باب دية الكافر ، رقم ٣٦٤٤ ، ص ٣٨١ ، والحديث حسنه الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٣٠٧ .

يستحب أن يزيد المدين على الدين عند الوفاء إذا طابت نفسه بذلك ، ولم يكن بسبب شرط بين الدائن والمدين في صفة أو عدد (٣).

لما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله > قال:«خيركم أحسنكم قضاء» (٤).

فإن اشترط الدائن على المدين أن يزيده عند حلول الدين ، أو اشترط الدائن على المدين غرامة تعزيرية في حال تأخر المدين عن السداد ، فلا يجوز.

قال ابن تيمية : (أصل الربا في الجاهلية : أن الرجل يكون له على الرجل المال المؤجل ، فإذا حل الأجل قال له : أتقضي أم تربني ؟ فإن وفاه وإلا زاد هذا في الأجل وزاد هذا في المال ، فيتضاعف المال والأصل واحد ، و هذا الربا حرام بإجماع المسلمين) (١).

وقد صدر القرار الثامن لمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورة المجلس الحادية عشرة ، المنعقدة بمكة المكرمة ، في المدة من يوم الأحد ١٣ رجب ١٤٠٩ هـ إلى

(١) المبدع ٨ / ٣٦٤ .

(٢) الجرين : البيدر عند أهل العراق ، والمريد عند أهل المدينة وأهل الحجاز ، وهو حرز الثمار وما كان في مثل معناها . ينظر : معالم السنن ٦ / ٢٢٣ ، والتمهيد لابن عبد البر ٢٠ / ٢٧٧ .

(٣) المراح : موضع مبيت الغنم الذي تروح إليه وتجمع فيه ليلا ، وكذلك إن جمعت فيه للحرز نهارا . ينظر : التمهيد ٢٠ / ٢٧٧ .

(٤) المغني ١٢ / ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، وشرح الزركشي ٦ / ٣٣٥ ، والإنصاف ١٠ / ٢٧٦ ، وكشاف القناع ٦ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، والقواعد والأصول الجامعة ص ٨٣ .

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٨ / ٣٣٢ .

(٦) بدائع الصنائع ٧ / ٨٩ ، والبنية ٨ / ٣٤١ ، وقوانين الأحكام الشرعية

يوم الأحد ٢٠ رجب ١٤٠٩ هـ بالإجماع على أن الدائن إذا شرط على المدين ، أو فرض عليه ، أن يدفع له مبلغا من المال ، غرامة مالية جزائية محددة ، أو بنسبة معينة ، إذا تأخر عن السداد في الموعد المحدد بينهما ، فهو شرط أو فرض باطل، ولا يجب الوفاء به، بل ولا يحل ، سواء أكان الشارط هو المصرف أو غيره ، لأن هذا بعينه هو ربا الجاهلية الذي نزل القرآن بتحريمه (٣).

وكذا قرار مجمع الفقه الإسلامي في منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية في المدة من ٧-٢٣ / شعبان ١٤١٠ هـ قرار رقم ٢/٦/٥٣ بشأن البيع بالتقسيط ، ومما جاء فيه : (٣- إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد ، فلا يجوز إلزامه أي زيادة على الدين ، بشرط سابق أو بدون شرط ، لأن ذلك ربا محرم) (٣).

وبهذا يتضح أن الغرامة التعزيرية التي تفرض على الدين ، أو على تأخير وفاء الدين ، من الربا ، وأن تسميتها غرامة تعزيرية مقابل تأخير وفائه لا يخرجها عن حقيقة ربا الجاهلية (٤).

٢ . ٢ . تضعيف الغرامة على كاتم الضالة

من التقط لقطعة وجب عليه تعريفها والإعلان عنها ، ولا يجوز

(١) الاستذكار ١٨ / ٤٩٠ ، والتمهيد ٢٠ / ٣٦٢ .
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظه ، كتاب المظالم ، باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره ، برقم ٢٤٨١ ، ٤٠١ ، وأخرجه أيضا من حديث أنس بلفظ آخر ، كتاب النكاح ، باب الغيرة ، برقم ٥٢٢٥ ، ص ٩٣٤ .
(٣) الاستذكار ١٨ / ٤٩٠ .

كتمانها سواء أكانت مالا أو حيوانا^(١)، لدلالة حديث زيد بن خالد الجهني قال: جاء رجل إلى رسول الله > فسأله عن اللقطة ، فقال : « اعرف عفاصها ووكاءها^(٢) ، ثم عرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها » قال : فضالة الغنم ؟ قال : « هي لك أو لأخيك أو للذئب » قال : فضالة الإبل ؟ قال : « ما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها^(٣)، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها »^(٤). ولقوله > : (من آوى ضالة فهو ضال مالم يعرفها)^(٥) أي فهو مخطيء مفارق للصواب^(٦).

واختلف أهل العلم فيما لو أخذ شخص ضالة وكتمها ولم يعرف بها ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول أن من أخذ ضالة وكتم أمرها فعليه ردها إن كانت باقية ، أو ضمانها إن استهلكها ، أي يلزمه غرامة تعويضية إن استهلكها ، ولم يذكروا أنه يغرم مثلها تعزيرا . وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية^(٧).

ولما كان كتمانها متعلقا بنية من أخذها فإنه لا سبيل إلى

(١) الخبنة : ما يحمله الرجل في ثوبه . ينظر : معالم السنن للخطابي ٢٢٢ / ٦ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه بلفظه ، كتاب الحدود ، باب ما لا قطع فيه ، برقم ٤٣٩٠ ، ص ٦١٧ ، والترمذي في سننه ، أبواب البيوع ، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها ، رقم ١٢٨٩ ، ص ٣١٣ ، وحسنه الترمذي ، بلفظ : «من أصاب منه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه » وليس في نصه زيادة عن هذا ، والنسائي في سننه ، كتاب قطع السارق ، باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين ، رقم ٤٩٦١ ، ص ٦٨٠ ، وابن ماجه في سننه ، كتاب الحدود ، باب من سرق من الحرز ، برقم ٢٥٩٦ ، ص ٣٧٣ ، ولفظه : «ما أخذ في أكمامه فاحتمل ، فثمنه ومثله معه ، وما كان في الجران ، ففيه القطع إذا بلغ ذلك ثمن المجن ، وإن أكل ولم يأخذ ، فليس عليه»

العلم بذلك ، إلا عن طريق إقرار الآخذ لها^(١).

القول الثاني : من أخذ ضالة وكتمها ضمنها بقيمتها مرتين . أي يلزمه الغرامة التعويضية بقيمتها ، وكذلك الغرامة التعزيرية بقدر قيمتها ، فيكون واجبا عليه قدر قيمتها مرتين. وهو قول الحنابلة^(٢).

الأدلة والمناقشات :

أولا : يدل للحنابلة ما يلي:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي > قال في ضالة الإبل المكتومة : «غرامتها ومثلها معها»^(٣).

وجه الاستدلال : أن الحديث صريح في وجوب ضمان ضالة الإبل المكتومة مرتين. ويناقش بأن : هذا الحديث لا يحتج به لضعفه.

٢ - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضالة المكتومة أنه يضعف غرمها^(٤).

ويناقش بأن هذا الأثر احتج به ابن تيمية ، ولكن لم أجده بعد البحث والتقصي في مظانه ، ولهذا فلا يثبت الاحتجاج

(١) زاد المعاد ٥ / ٥٠ ، ٥١ .

(٢) حريسة الجبل : قيل هي المحروسة ، أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بموضع حرز ، وقيل حريسة الجبل : الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها ، ينظر : سبل السلام ٤ / ٤٥ ، ٢٥ .

(٣) المحلي ١١ / ٤٢٣ .

(٤) المغني ٢١ / ٨٣٤ .

به .

ثانيا : يدل للقول الأول مارواه عياض بن حمار قال : قال رسول الله >: «من التقط لقطة فليشهد ذا عدل أو ذوي عدل ، وليعرف ، ولا يكتم ، ولا يُعَيَّب ، فإن جاء صاحبها فهو أحق بها ، وإلا فهو مال الله يؤتية من يشاء»^(١).

وجه الاستدلال : أن الحديث تضمن النهي عن كتمان الضالة وتغييبها ، ودل على أن صاحبها أحق بها ، ولم يذكر زيادة على ذلك ، فدل على أن الواجب ضمانها إذا هلكت في يده .

الترجيح : الذي يظهر من خلال النظر في قولي أهل العلم وما ورد من أدلة ومناقشات أن الراجح هو قول جمهور أهل العلم ، وأن كاتم الضالة يرد الضالة إن كانت باقية ، ويغرم عوضها دون زيادة إذا تلفت في يده ، لقوة دليل هذا القول ، وورود المناقشة على حجة القول الثاني .

ومما يرجحه أن كتمان الضالة أشبه بالغصب بجامع حرمان صاحب الحق من حقه بغير وجه حق ، وفي الغصب يجب على الغاصب رد الحق إلى مالكة ، وضمن المغصوب إن تلف عند الغاصب دون وجوب غرامة تعزيرية ، وهنا كذلك.

٢ . ٤ . تضعيف الدية على المسلم إذا قتل الذمي عمدا

اختلف أهل العلم في حكم تضعيف الدية على المسلم إذا قتل ذميا عمدا على قولين :

القول الأول : أن الدية واجبة على المسلم إذا قتل ذميا عمدا من غير تضعيف وعليه جمهور أهل العلم^(٢). وهو قول عند

(١) المغني ٢١ / ٩٣٤ .

الحنابلة^(٣).

القول الثاني : أن الدية تضعف على المسلم إذا قتل ذمياً عمداً وهو قول الإمام أحمد، وهو من مفردات المذهب^(١) .

الأدلة والمناقشات :

أولاً : يدل لقول الإمام أحمد:

١ - أن رجلاً قتل رجلاً من أهل الذمة عمداً ، فرفع إلى عثمان رضي الله عنه فلم يقتله ، وغلظ عليه الدية مثل دية المسلم^(٢) .

وجه الاستدلال : أن عثمان رضي الله عنه أوجب على القاتل ضعف دية الذمي، حيث أوصل دينه وهي على النصف من دية المسلم إلى مثل دية المسلم .

٢ - كان معاوية قد غلظ الدية على خالد بن المهاجر لما قتل رجلاً من أهل الذمة ألف دينار، ولم يقتله به^(٣) . ونوقش الأثران : بأنه لا دلالة فيهما على التفرقة بين دية القتل العمد والخطأ، إذ كل ما فيهما أن دية قتل الكافر عمداً مماثلة لدية المسلم ، وهذا لا يستلزم نقصان دينه في حالة الخطأ عنها في حالة العمد^(٤) .

قال الشوكاني : (وما ذهب إليه أحمد من التفصيل باعتبار العمد والخطأ فليس عليه دليل)^(٥) .

٣ - أن من سقطت عنه العقوبة لموجب ضعف عليه الضمان .

فإذا قتل المسلم الذمي عمدا لم يقتص منه لعدم المكافأة في الإسلام ، فتضاعف عليه الدية^(١).

قال في المبدع : (أضعفت الدية ، نص عليه ، لإزالة القود ، لأن المسلم لا يقتل بالكافر)^(٢).

ويناقش هذا التعليل بأنه دعوى تحتاج إلى دليل ، ولاحجة فيما لا يسنده الدليل، ومن أخذ بهذه الدعوى فليس له أن يلزم غيره بما لا يستقيم عنده.

ثانيا : يدل للجمهور :

١ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : « دية المعاهد نصف دية المسلم»^(٣).

وجه الاستدلال : أن عموم الحديث أوجب الدية في جميع أنواع القتل من غير فصل ، ولم تضاعف فيها^(٤).

٢ - ولأنها دية واجبة فلم تضاعف في العمد كدية المسلم^(٥).

٣ - ولأن الذمي لو قتل ذميا عمدا ولم يقتص منه لأي سبب من الأسباب لم تضاعف عليه الدية ، فكذا الحكم إذا كان القاتل مسلما^(٦).

٤ - القياس على ما لو قتل حر عبدا عمدا ، لأنه بدل متلف ، فلم تضاعف كسائر الأموال^(١) .

الترجيح : بعد التأمل في أقوال أهل العلم في هذه المسألة وما ورد من أدلة ومناقشات ، يتبين أن ما أخذ به جمهور العلماء من عدم تضعيف دية الذمي إذا قتله مسلم عمدا أرجح القولين ، لما ورد من مناقشات على الأدلة التي استدل بها لتضعيف الدية ، ولسلامة أدلة الجمهور من المناقشة.

٢ . ٥ تغريم السارق من الثمر المعلق قبل أن يؤوى

إلى الجرين ، والسارق من الماشية قبل أن تؤوى إلى المراح

اختلف العلماء في هاتين المسألتين على قولين :

القول الأول : من سرق من الثمر المعلق قبل أن يؤوى إلى الجرين^(٢) ، فعليه غرامة مثليه، ومن سرق من الماشية في المرعى قبل أن تؤوى إلى المراح^(٣) ، فعليه غرامة مثليه.

وإلى هذا ذهب الحنابلة^(٤) وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٥).

القول الثاني : أن من استهلك شيئا فلا يغرم إلا مثله أو قيمته ، ولا يستثنى من ذلك شيء.

فمن سرق نصابا من حرزه وجب عليه غرم المسروق للمسروق منه أو قيمته إن استهلكه السارق.وبه قالت الحنفية و المالكية والشافعية وهو قول عند الحنابلة^(٦).

الأدلة والمناقشات :

أولا : يدل للقول الثاني :

١ - قوله تعالى : {...فَمَنْ اعْتَدَىٰ عَلَٰيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَٰيْكُمْ...}{١٩٤} (البقرة) وقوله تعالى : {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ...}{١٢٦} (النحل).

وجه الاستدلال : أن الله تعالى لم يقل في الآية الأولى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثلي ما اعتدى عليكم ، وإنما قال : «بمثل ما اعتدى عليكم» ، وفي الآية الأخرى قال : «بمثل ما عوقبتم به» ، ولم يقل بمثلي

ما عوقبتم به ، فدل هذا على أن العقوبة لا تكون إلا بالمثل^(١).

ويناقش هذا الاستدلال : بأن دلالة الآيتين على ما ذكر صحيحة من حيث العموم، ولكن هناك أدلة أخرى وردت تدل على ثبوت الغرامة وهي أخص، فيحمل العام على الخاص.

٢- عن أنس رضي الله عنه أن النبي > كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة، فضمها وجعل فيها الطعام ، وقال : «كلوا» وحبس الرسول والقصعة حتى فرغوا فدفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة^(٢).

وجه الاستدلال : أن النبي > ضمن الصفحة التي كسرهما بعض أهله بصفحة مثلها دون زيادة^(٣).

ويناقش : بأن التغريم هنا من باب التعويض لصاحب الحق ، وليس من باب الغرامة التعزيرية . لأن العدوان وقصد إتلاف مال الغير غير موجود . فكان رد العوض المماثل كافيا ، وهذه غرامة تعويض لا تعزير .

ثانيا : يدل للقول الأول :

١- عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله > أنه سئل عن التمر المعلق ؟ فقال : «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة^(١) فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة، ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع ، ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثليه

والعقوبة»^(٣).

وجه الاستدلال : دل الحديث على إضعاف الغرم على سارق ما لا قطع فيه من الثمر المعلق تعزيرا له^(٣).

قال ابن القيم: (وحكم - أي النبي > - أن من أصاب منه شيئا بغمه وهو محتاج ، فلا شيء عليه ، ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئا وهو في جرينه وهو بيده فعليه القطع إذا بلغ ثمن المجن ، فهذا قضاؤه الفصل وحكمه العدل) .

وقضى في الشاة التي تؤخذ من مراتعها بثمانها مرتين ، و ضرب نكال^(١). ونوقش: بأن الحديث لم يصح.

فقد قال ابن حزم: (أما حديث حريسة الجبل^(٢) والثمر المعلق فإنه لا يصح، لأن أحد طريقيه من سعيد بن المسيب مرسل ، والأخرى هي أيضا أسقط مرسل من طريق ابن أبي حسين ، ولا حجة في مرسل . والأخرى مما انفرد به عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهي صحيفة لا يحتج بها ، فهذا وجه يسقط به^(٣).

ونوقش أيضا بأن تضعيف الغرامة الذي دل عليه الحديث إنما كان حين كانت العقوبة في الأموال جائزة ، ثم نسخ ذلك^(٤) .

قال أبو عمر بن عبد البر: (في هذا الحديث كلمة منسوخة وهي قوله : « وغرامة مثليه » لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بها إلا ما جاء عن عمر رضي الله عنه في رقيق حاطب بن أبي بلتعة حين انتحروا ناقة رجل من مزينة^(٥)).

ويجاب : بأن الحديث قد حسنه المحققون ومنهم الترمذي ، والألباني ، كما سبق عند الكلام على تخريج الحديث . وأجيب عن مسألة النسخ : بأنها دعوى بالاحتمال من غير دليل عليه.

قال ابن قدامة : (وهذا الذي اعتذر به هذا القائل دعوى للنسخ بالاحتمال من غير دليل عليه ، وهو فاسد بالإجماع ، ثم هو فاسد من وجه آخر ، لقوله : «ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن المجن ، فعليه القطع » فقد بين وجوب القطع مع إيجاب غرامة مثليه ، وهذا يبطل ما قاله) (١) .

٢ - أن الثمار في الأشجار والماشية في المرعى في العادة تسبق اليد إليها فجاز أن تضاعف قيمتها على سارقها ردعا له وزجرا بخلاف غيرها (٢).

الترجيح : بعد أن انتهينا من عرض أقوال أهل العلم في هذه المسألة ، والأدلة التي يستند إليها كل قول ، وما ورد من مناقشات وإجابات ، وبعد التأمل يظهر أن الراجح هو تضييف الغرم على السارق من الثمر المعلق ، وهو قول الحنابلة ، لأن الأدلة التي استدلوا بها في موضع الخلاف أقوى من أدلة غيرهم ، ولما ورد من مناقشات على ما احتج به للأقوال الأخرى .

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث نتائج مهمة من أبرزها :
١ - أن الغرامة التعزيرية أو التأديبية عقوبة مؤلمة وراعدة لأنها تتعلق بما تتبعه الهمة لدى الناس ، وهو المال المعدود في الضرورات التي يجب حفظها ، وقد توسع

- العمل بها في العصر الحاضر لما فيها من الأثر الإيجابي الفعال.
- ٢ - أن الغرامة التعزيرية مشروعة في الإسلام ، ومنضبطة بالمقاصد الشرعية والقواعد العلمية التي ذكرها الفقهاء عند الكلام على الجرائم والعقوبات.
- ٣ - أن الغرامة التعزيرية هي مال لا صلة له بالجريمة ، يجب أداءه تعزيرا وتأديبا.
- ٤ - أن الغرامة التعويضية هي مال يجب أداءه على سبيل البديل عن مال استهلك أو أتلّف بالتعدي عليه .
- ٥ - أن الشرط الجزائي في العقود ليس غرامة تعزيرية ، ومعنى التعويض فيه أظهر.
- ٦ - أن الدية ليست غرامة تعزيرية ، ومعنى التعويض فيها أظهر أيضا .
- ٧ - يمكن أن تجتمع الغرامة التعزيرية والغرامة التعويضية ، لأن حديث سلمة بن المحبق يدل على أن وطء جارية الزوجة كرها يتضمن غرامتين ، تعويضية ، وتعزيرية .
- ٨ - أن تغريم مانع الزكاة مسألة كبيرة يدور الحكم فيها على حديث بهز بن حكيم، والراجح فيها مشروعية تغريم مانع الزكاة ، والاستناد إلى حديث بهز يقوي القول بمشروعية العقوبات المالية وهو أساس مهم في الدلالة على مشروعيتها .
- ٩ - الزيادة في الدين عند الوفاء جائزة إذا لم يكن ذلك بسبب شرط واتفاق بين الدائن والمدين ، وأن تغريم المدين تعزيرا له نظير تأخير سداد الدين لا يجوز.
- ١٠ - لم يتفق العلماء على تعزير كاتم الضالة بتغريمه قيمتها

مرتين إن تلفت ، وردها ومثل قيمتها إن كانت باقية ،
والراجح عدم جواز تغريمه أكثر من قيمتها إن كانت تالفة،
أو ردها دون زيادة إن كانت باقية .

١١ - لم يتفق الفقهاء على تغريم السارق من الثمر المعلق
والشاة من المرعى ، ففيما ذهب الحنابلة إلى التضعيف
بالغرم ليلزم السارق بالغرامة التعويضية والغرامة التعزيرية،
ذهب الجمهور إلى خلاف ذلك ، وهو القول المرجوح في
المسألة.

وهذه أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث
، وأرى أنه بحاجة إلى زيادة جمع لمسائله وفروعه ، ولعلي
بهذا الجهد الذي بذلته في هذا البحث أحفز بعض المهتمين
والمختصين وطلاب العلم والدراسات العليا لبحوث موسعة عن
هذا الموضوع ، كما يحسن أن تشمل دراسة لتطبيقاته في
الأنظمة واللوائح وتوضيح مستندها وتأصيلها الشرعي.

المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن
العربي (ت ٥٤٣هـ). دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، تحقيق
علي محمد البجاوي .
- ٣ - أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ).
دار الفكر، بيروت، لبنان .
- ٤ - الاختيار لتعليق المختار ، لعبدالله بن محمود الموصلي (ت
٦٨٣هـ). دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، تعليق الشيخ
محمود أبو دقيقة .